احتلت قائمة أعلى الدول نمواً في وارداتها الخدمية

«ضمان»: الإمارات الأولى عربياً في التجارة الخدمية بـ 68.6 مليار دولار

سجلت قطر المركز الثاني في حجم تجارة الخدمات في العالم العربي بنسبة نمو بلغت 222.2 في المئة، كما احتلت قائمة أعلى الدول نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012.

وذكرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقرير أصدرته حديثا أن قطر ضمن الثلاثة الكبار في العالم العربي المستوردين لخدمات النقل مع الإمارات والسعودية، حيث بلغ إجمالي واردات قطر من هذه الخدمات نحو 9.9 مليارات دولار.

وأشار التقرير إلى أن حصة التجارة الخدمية في الدول العربية تتراوح بين 14 و 18 في المئة من إجمالي تجارة السلع والخدمات حيث إنها شهدت نموا بقيمة 37.7 مليار دولار وبنسبة 12.2 في المئة خلال السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2008 و2012 وذلك من 308.8 مليارات دولار إلى 346.5 مليار دولار.

ونظرا لأن هذا النمو كان أقل من نظيره في التجارة السلعية العربية وكذلك أقل من نظيره العالمي في التجارة الخدمية فقد تراجعت وبشكل طفيف حصة التجارة الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 4.15 في المئة إلى أقل من 4 في المئة.

وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة الخدمية لعام 2012 بقيمة 68.6 مليار دولار وبنسبة 19.8 في المئة من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 59.3 مليار دولار وبنسبة 17.1 في المئة ثم جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 36.7 مليار دولار وبنسبة 10.6 في المئة من الإجمالي العربي. وقد حققت ليبيا أعلى نسبة نمو في تجارتها الخدمية خلال الفترة بواقع 239.5 في المئة.

وحلت قطر في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت 222.2 في المئة ثم جيبوتي في المركز الثالث بنمو بلغ 139.2 في المئة. اما على صعيد أكثر الدول اعتمادا على تجارتها الخدمية فقد حل لبنان في المرتبة الأولى بنسبة 54 في المئة للتجارة الخدمية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2012 وهو الوحيد الذي تتجاوز فيه قيمة الصادرات الخدمية الصادرات السلعية. الصادرات الخدمية العربية تمثل الصادرات الخدمية نحو 7.8 في المئة من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2012 حيث تراجعت بشكل طفيف جدا خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بقيمة 300 مليون دولار وبنسبة 0.27 في المئة من 113.8 مليار دولار إلى 113.5 مليار دولار. كما تراجعت حصة الصادرات الخدمية العربية من الإجمالي العالمي خلال الفترة من نحو 3 في المئة إلى 2.6 في المئة جدول رقم 16. واحتلت ليبيا وقطر وموريتانيا قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسب 1667.5 في المئة

■ تصدر الدول العربية خدمات نقل بقيمة 32.2 مليار دولار

و260.7 في المئة و227.5 في المئة على التوالي. وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كاكبر مصدر عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 21.1 مليار دولار وبحصة بلغت 18.6 في المئة من الإجمالي العربي تلتها لبنان بحصة 17.3 في المئة ثم الإمارات بحصة بلغت 13.2 في المئة.

وشهدت الواردات الخدمية العربية كما نقلت «الراية» نموا بنسبة 19.5 في المئة خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 وبقيمة 38 مليار دولار من 195 مليار دولار إلى 233 مليارات دولار.

كما زادت حصة الواردات الخدمية العربية من الواردات الخدمية العالمية بشكل طفيف خلال الفترة من 5.4 في المئة إلى 5.7 في المئة واحتلت قطر والعراق وليبيا قائمة أعلى الدول نموا في وارداتها الخدمية خلال الفترة بين عامي 2008 و2012 بنسب 209.7 في المئة و167.4 في المئة و156.5 في المئة على التوالي. وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كاكبر مستورد عربي للخدمات خلال العام المشار إليه بقيمة 53.6 مليار دولار وبحصة بلغت 23 في المئة من الإجمالي العربي تلتها السعودية بحصة 21.1 في المئة ثم قطر بحصة بلغت 9.4 في المئة. وتعد المنطقة العربية في مجموعها مستوردا صافيا للخدمات من العالم بوجود عجز تجاري نجم عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات، بقيمة 119.6 مليار دولار عام 2012 بعدما كان 81.2 مليار دولار فقط عام 2008 وعلى المستوى القطري حققت 8 دول عربية «لبنان وجيبوتي والبحرين والمغرب وتونس واليمن والأردن ومصر» فائضا من تجارتها الخدمية الخارجية بنسب متفاوتة من الناتج تراوحت ما بين 17 في المئة في لبنان وجيبوتي و2 في المئة في مصر في حين حققت بقية الدول«موريتانيا والإمارات والعراق والكويت وليبيا والجزائر والسعودية وسلطنة عمان والسودان» عجزا بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين 23 في المئة في موريتانيا و3 في المئة في السودان. وفيما يتعلق بأكثر الدول استفادة من تجارتها الخدمية من حيث القيمة فقد حلت لبنان في المرتبة الأولى بفائض قيمته 7.1 مليارات دولار تلتها المغرب والكويت في المرتبة الثانية بقيمة 6 مليارات دولار ثم مصر في المرتبة الثالثة وبفارق ضئيل وبقيمة 5.4 مليارات دولار. فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتجارة الخدمية العربية، تشير البيانات إلى توزيع متقارب نسبيا بين القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: خدمات النقل «للركاب والبضائع -الجوي والبحري والبري وعبر الأنابيب-» بقيمة 126.1 مليار دولار وبنسبة 38.5 في المئة وخدمات السفر» تشمل كل السلع والخدمات المستهلكة من قبل المسافرين مثل السكن والأغذية والمشروبات والترفيه والنقل والهدايا وغيرها «بقيمة 109.1 مليارات دولار وبنسبة 33.2 في المئة والخدمات التجارية الأخرى» أهمها خدمات الاتصالات والتأمين والمالية والمعلومات والإنشاءات والقانونية والمحاسبية والشخصية وغيرها بقيمة 92.8 مليار دولار وبنسبة 28.3 في المئة.لكن يوجد هناك تباين على صعيد حصتها من العالم حيث تبلغ أقصاها في خدمات النقل بنسبة 6.37 في المئة من الإجمالي العالمي البالغ 873.9 مليار دولار، ثم خدمات السفر بنسبة 5.4 في المئة من الإجمالي العالمي البالغ 1067.9 مليار دولار، ثم الخدمات التجارية الأخرى بنسبة 2.2 في المئة من الإجمالي العالمي البالغ 2328 مليار دولار. أما على صعيد نسبتها من الناتج فقد مثلت تجارة خدمات النقل ثم خدمات السفر ثم الخدمات التجارية الاخرى نحو 5.23 و4.53 و3.85 في المئة من الناتج العربي لعام 2011 على التوالي.

وعلى المستوى القطري جاءت الإمارات في المقدمة عربيا من حيث القيمة على صعيد تجارة خدمات النقل بنحو 33.8 مليار دولار في حين تصدرت السعودية تجارة خدمات السفر وكذلك الخدمات التجارية الأخرى بـ 25.7 و23 مليار دولار على التوالي خلال عام 2011. لكن على مستوى الحصة من الناتج فقد اختلفت الصورة حيث تصدرت لبنان بحصة تبلغ 28.4 في المئة لتجارة خدمات السفر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بحصة تبلغ 46.5 في المئة لتجارة الخدمات التجارية الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011.

وتصدر الدول العربية خدمات نقل بقيمة 32.2 مليار دولار وتستحوذ على حصة تبلغ 28.6 في المئة من الصادرات الخدمية العربية وحصة تبلغ 3.7 في المئة من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية. وعلى صعيد حصة الصادرات الخدمية العربية من الناتج فقد تصدرت خدمات السفر بنسبة 2.14 في المئة كافضل أداء في الصادرات

ازدهار التجارة في دول الخليج

1.1 تريليون دولار لعام 2011، وتستورد خدمات سفر بقيمة 57.6 مليار دولار بنسبة 6.1 في المئة من الإجمالي العالمي، كما تستورد خدمات تجارية أخرى بقيمة 64.1 مليار دولار بحصة 3.3 في المئة من الإجمالي العالمي. وعلى صعيد حصة الواردات الخدمية العربية من الناتج فقد تصدرت خدمات النقل بنسبة 3.9 في المئة كاعلى حصة في الواردات تلتها الخدمات التجارية الأخرى بنسبة 2.7 في المئة ثم خدمات السفر بنسبة 2.4 في المئة. وفيما يتعلق باكبر المستوردين لخدمات النقل من حيث القيمة، حلت كل من الإمارات ثم السعودية ثم قطر في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 31 و15.4 و9.9 مليارات دولار على التوالي وبحصة تبلغ 50 في المئة من الإجمالي العربي. أما من حيث نسبة واردات خدمات النقل من الناتج فتتصدر الإمارات والأردن وجيبوتي بنسب 9.1 و 8.7 و7.6 في المئة على التوالي لعام 2011 أما أكبر المصدرين لخدمات السفر من حيث القيمة فقد حلت كل من الإمارات ثم السعودية ثم الكويت في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 17.3 و13.2 و8.1 مليارات خدمية العربية من الناتج فقد تصدرت خدمات النقل بنسبة 8.1 في المئة كاعلى حصة في الواردات التجارية الأخرى بنسبة 2.7 في المئة ثم خدمات السفر بنسبة 2.7 في المئة، أما من حيث خدمات النقل من الناتج فتتصدر الإمارات والأردن وجيبوتي بنسب 1.9 و6.7 و7.8 في المئة على التوالي.

وتحقق الدول العربية عجزا في تجارة خدمات النقل بقيمة إجمالية تبلغ 61.75 مليار دولار عام 2011 يمثل نحو 2.56 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لنفس العام، ومن اللافت أن هذا العجز جاء نتيجة وجود عجز في ميزان خدمات النقل في جميع الدول العربية باستثناء البحرين وجيبوتي ومصر بلغ أقصاه من حيث القيمة في الإمارات بقيمة 28.1 مليار دولار ثم السعودية بقيمة 13.4 مليار دولار ثم قطر بقيمة 5.9 مليارات دولار. أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت الإمارات في المقدمة ثم الأردن ثم قطر بنسب 8.2 و5 و3.4 في المئة على التوالي خلال نفس العام. وفيما يتعلق بخدمات السفر فتحقق الدول العربية عجزا إجماليا يبلغ 6 مليارات دولار كمحصلة لتحقيق 7 دول عربية فائضا بقيمة 19.2 مليار دولار مقابل تحقيق 8 دول أخرى عجزا بقيمة 22.9 مليار دولار مع توازن الأداء في دولتين وقد حلت مصر في المرتبة الأولى كصاحبة أعلى فائض من حيث القيمة بنحو 6.5 مليارات دولار فيه تلتها المغرب بقيمة 6 مليارات دولار ثم لبنان بقيمة 2.7 مليار دولار، أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت لبنان في المقدمة ثم الأردن والمغرب بنسب 6.8 و6.4 و6 في المئة على التوالي خلال نفس العام.

تلتها خدمات النقل بنسبة 1.33 في المئة ثم الخدمات التجارية الأخرى بنسبة 1.19 في المئة. وفيما يتعلق باكبر المصدرين لخدمات النقل العربية من حيث القيمة حلت كل من مصر ثم الكويت ثم قطر في المراكز الثلاثة الأولى بقيم تبلغ 5.23 و4.53 و3.85 في المئة من الناتج العربي لعام 2011 على التوالي.

وعلى المستوى القطري جاءت الإمارات في المقدمة عربيا من حيث القيمة على صعيد تجارة خدمات النقل بنحو 33.8 مليار دولار في حين تصدرت السعودية تجارة خدمات السفر وكذلك الخدمات التجارية الأخرى بـ 25.7 و23 مليار دولار على التوالي خلال عام 2011. لكن على مستوى الحصة من الناتج فقد اختلفت الصورة حيث تصدرت لبنان بحصة تبلغ 28.4 في المئة لتجارة خدمات السفر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بحصة تبلغ 46.5 في المئة لتجارة الخدمات التجارية الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011.

وتصدر الدول العربية خدمات نقل بقيمة 32.2 مليار دولار وتستحوذ على حصة تبلغ 28.6 في المئة من الصادرات الخدمية العربية وحصة تبلغ 3.7 في المئة من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية. وعلى صعيد حصة الصادرات الخدمية العربية من الناتج فقد تصدرت خدمات السفر بنسبة 2.14 في المئة كافضل أداء في الصادرات

الدول العربية تواجه عجزاً

وفيما يتعلق بالخدمات التجارية الأخرى فتحقق الدول العربية جميعها عجزا إجماليا يبلغ 35.4 مليار دولار كمحصلة لتحقيق 6 دول عربية فائضا بقيمة 9.2 مليارات دولار مقابل تحقيق 11 دولة أخرى عجزا بقيمة 44.6 مليار دولار وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى كصاحبة أعلى فائض من حيث القيمة بنحو 1.7 مليار دولار فيه تلتها المغرب بقيمة 1.5 مليار دولار ثم البحرين بقيمة 0.9 مليار دولار، أما على صعيد النسبة من الناتج فقد حلت لبنان في المقدمة ثم البحرين والمغرب بنسب 12.33 و3.3 و1.5 في المئة على التوالي خلال العام نفسه.

ارتفاع مؤشرات نمو الاقتصاد الألماني بشكل مطمئن

قال المعهد الألماني للدراسات الاقتصادية ايفو امس ان مؤشره لنمو الاقتصاد الألماني سجل في اغسطس الجاري ارتفاعا مطمئنا مقارنة بالشهر الذي سبقه وذلك للمرة الرابعة على التوالي الامر الذي يشير الى تعاف تدريجي لأكبر اقتصاد في اوروبا.

ووفقا لبيانات اعدها المعهد فان مؤشر النمو ارتفع من 106.2 نقاط في يوليو الماضي الى 107.5 نقاط في اغسطس الامر الذي جاء مخالفا الى حد ما لتوقعات الخبراء الذين توقعوا ارتفاعا للمؤشر المهم الى 107 نقاط فقط.

وعزا الخبير الاقتصادي لدى ايفو كاي كارستنسن التطور الايجابي الى تفاؤل الشركات الألمانية بالوضع الاقتصادي في بلدها وفي الاسواق العالمية الامر الذي حفزها على تقويم وضعها بشكل افضل «كما ان المسألة لها علاقة ايضا بالاجواء الايجابية العامة». يذكر ان معهد ايفو يجري استطلاعاته بين سبعة الاف شركة المانية كبيرة ومتوسطة تعتبر اعمالها عماد الاقتصاد الألماني.

صندوق النقد: تركيا وروسيا ترفعان احتياطي الذهب

أظهرت بيانات لصندوق النقد الدولي أن تركيا وروسيا وأذربيجان رفعت احتياطيات الذهب في يوليو مع تعافي أسعار المعدن الأصفر من أقل مستوى في ثلاثة أعوام.

ورفعت تركيا حيازات الذهب بواقع 22.5 طنا وهي أكبر زيادة بين 15 بنكا مركزيا رفعت حيازاتها الشهر الماضي.

وزادت فرنسا وقازاخستان وموزمبيق وجواتيمالا حيازات الذهب لكن بكميات أصغر.

وفي يوليو ارتفعت أسعار الذهب سبعة بالمئة بعدما هوت إلى 1180.71 دولارا للأوقية في يونيو وهو أقل مستوى منذ أغسطس 2010. ورفعت تركيا صاحبة المركزي الحادي عشر من حيث احتياطيات الذهب حيازاتها إلى 464 طنا في يوليو من 441.5 طنا في يونيو. ورفعت روسيا التي تحتل المركز السابع احتياطيها بواقع 6.345 اطنان إلى 1002.8 طن مسجلة زيادة للشهر العاشر على التوالي بحسب بيانات صندوق النقد الدولي.

وباعت المكسيك والدنمرك وكندا كميات صغيرة من الذهب.

السعودية الثانية عالمياً بأصول 676 مليار دولار

احتلت السعودية المركز الثاني عالمياً والأول عربياً، من حيث حجم الصناديق السيادية على مستوى العالم، ممثلة باستثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما».

وفقد تقدم ترتيب صندوق مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» في القائمة العالمية من المركز الرابع إلى المركز الثاني عالمياً والأول عربياً، بعد أن ارتفع حجم أصوله المدارة لشهر أغسطس إلى 675.9 مليار دولار، مقارنة مع 532.8 مليار دولار في يونيو الماضي وفق تصنيفات المعهد العالمي لصناديق الثروات السيادية.

وحلت «ساما» مكان صندوق جهاز أبوظبي للاستثمار هذه المرة، الذي تراجع إلى المرتبة الثالثة عالمياً والثانية عربياً، وبقيت قيمة أصوله المدارة كما هي مقارنة مع آخر تحديث، إذ بلغت 627 مليار دولار. وتمثل ارتفاع الاستثمارات السيادية الكبيرة للمملكة إشارة ايجابية للاقتصاد السعودي، كما تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المملكة مما يعود بالعديد من المنافع الاقتصادية، مما يزيد ثقة المستهلك والمستثمر بالاقتصاد السعودي، ويدل على أنه اقتصاد آمن حتى في حالة تدني دخل النفط. وفي حالة عدم اليقين، ويجعل المملكة قادرة على استعمال تلك الاحتياطات عند الحاجة.

كما تدل هذه الاحتياطات النقدية السيادية على قوة الاقتصاد السعودي وحسن إدارة الإيرادات النفطية وتخصيصها بطريقة اقتصادية فاعلة حيث يستثمر جزء منها داخل المملكة وتمويل الميزانية العامة بينما الجزء الفائض يستثمر خارجيا وفي سندات حكومية شبه مضمونة العائد من أجل تنميتها.

وفي الوقت ذاته تدل هذه الاحتياطيات النقدية الأجنبية الكبيرة على الملاءة المالية للدولة وأنها ليست في حاجة للاقتراض الخارجي، بل هي قادرة على أن تشارك في البرامج الاقتصادية المحلية والعالمية دون أن يتأثر وضعها المالي.

لفتح شهية المستثمرين مع دخول أسهم جديدة

بورصة مصر تسعى لتحريك المياه الراكدة

«رويترز»: يسعى القائمون على سوق المال في مصر لتحريك المياه الراكدة في ملف الطروحات الأولية ببورصة مصر في خطوة قد تفتح شهية المستثمرين مع دخول أسهم جديدة للسوق عوضا عن الأسهم الكبيرة التي خرجت مؤخرا.

وقال محمد عمران رئيس البورصة المصرية لـ «رويترز» إن هناك مساعي من أحد بنوك الاستثمار لقيد شركتين جديدتين برأسمال سوقي يصل إلى عشرة مليارات جنيه 1.43 مليار دولار في البورصة خلال أربعة إلى ستة أشهر مقبلة.

وأضاف إن إحدى الشركتين اللتين رفض الكشف عن اسميهما تعمل بقطاع الأسمدة بينما تعمل الأخرى بقطاع الاسمنت ويتراوح رأس المال السوقي لكل منهما بين أربعة وخمسة مليارات جنيه. ومنذ طرح اسهم عامر جروب وجهينة في 2010 لم تشهد البورصة المصرية أي طروحات أولية جديدة.

وقال وائل عنبة من الاوائل لإدارة المحافظ المالية إن جذب شركات جديدة ينبغي أن يكون على رأس أولويات رئيس البورصة والقائمين على السوق.

وأضاف «هناك أموال خرجت من السوق وتنتظر وجود شركات جديدة».

وخرجت بعض الأسهم من المؤشرات الرئيسية للسوق خلال الأعوام الأخيرة اثر عمليات استحواذ. واستحوذت الكترولوكس السويدية على أوليمبيك المصرية في عام 2011 مما أدى لشطب أسهم أوليمبيك من السوق. وفي عام 2012 استحوذت فرانس تليكوم على موبينيل. كما استحوذ بنك قطر الوطني على الاهلي سوسيتيه مصر وشركة أو.سي.آي ان.في الهولندية على اوراسكوم للانشاء في 2013.

وقال نادر إبراهيم من آرشر للاستشارات «السوق في حاجة لبضاعة جديدة حتى تستطيع جذب المستثمرين من جديد للأسهم. بالتأكيد قيد أو طرح أي شركات جديدة سيكون في صالح السوق.» ويرى كريم عبد العزيز الرئيس التنفيذي لصناديق الاسهم في الاهلي لإدارة صناديق الاستثمار أن السوق كان بحاجة لتقديم بضاعة جديدة للمتعاملين.

وقال إبراهيم إن قيد شركات جديدة خطوة تهدف لطمانة المستثمرين إلى أن الشركات تشعر بثقة كافية تشجعها على طرح أسهمها في السوق المصري.

وتواجه مصر أزمة سياسية تفاقمت بعد مصادمات دامية بين أنصار الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي وقوات الأمن إلى مقتل نحو 900 شخص هذا الشهر في أسوأ أحداث دموية في تاريخ مصر الحديث. ووجهت الأزمة السياسية ضربة للآمال في إقالة الاقتصاد من عثرته سريعا لكن مساعدات الحلفاء الخليجيين ستقي البلاد من الانهيار المالي على الأرجح. أكدت دول خليجية مثل السعودية والامارات والكويت وقوفها بجانب مصر ووعدت بتقديم مساعدات وقروض وشحنات وقود بإجمالي 12 مليار دولار.

وقال عمران لـ «رويترز» أمس «الحديث مع بنك الاستثمار عن قيد للشركتين وليس طرح... سيكون هناك فترة سماح ثلاثة أشهر عند القيد للطرح ومن الممكن ان تمتد ثلاثة أشهر أخرى.»

وتنص قواعد القيد في البورصة المصرية على ضرورة طرح ما لا يقل عن عشرة بالمئة من أسهم الشركة للتداول الحر.

وقال عبد العزيز «الوقت جيد للطرح ولكن الحجم هو الذي سيتحكم في نجاح الطرح من عدمه. لا تنس أن هناك زيادات رؤوس أموال لشركات بالبورصة لم تجتذب اهتماما كافيا من المساهمين لتغطيتها خلال الفترة الماضية.

البورصة المصرية

الشركة الكويتية للخدمات الطبية
Kuwait Medical Services Co.

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية للخدمات الطبية ش.م.ك.م

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية للخدمات الطبية ش.م.ك.م بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمزمع عقده بتاريخ 2013/9/11 الموافق يوم الأربعاء في تمام الساعة الحادي عشر والنصف صباحا بمقر الشركة بالمرقاب برج مدينة الأعمال الكويتية ، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والموافقة عليه.
3. المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 .
5. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 .
7. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذممهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 .
8. تعيين أو اعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

والله الموفق...